الأمم المتحدة
S/2021/272
مجلس الأمن
Distr.: General
18 March 2021
Arabic
Original: English

رسالتان متطابقتان مؤرختان 17 آذار/مارس 2021 موجهتان إلى الأمين العام ورئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم قبل انعقاد المشاورات المقبلة بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006). فلا بد أن تُنقل الحقائق عن الواقع في لبنان، ولا سيما في جنوب لبنان، إلى مجلس الأمن بدقة لكي يتسنى له تقييم الحالة السائدة هناك تقييما فعالا ويكتسب فهما شاملا وموثوقا لأنشطة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والقيود التي يفرضها حزب الله على حرية تنقُّلها.

فعلى مدى الأشهر الماضية منذ أن اتخذ مجلس الأمن قراره 2539 (2020)، واصل حزب الله، الذي يعمل بالوكالة عن إيران، تغلغله ووجوده العسكري في لبنان، بما في ذلك في جميع أنحاء منطقة عمليات القوة المؤقتة، بما في ذلك على امتداد الخط الأزرق، في انتهاك صارخ لقرارَي مجلس الأمن 1701 (2006) و 1559 (2004).

إن هذا الوضع الخطير يشكل تهديدا لا لإسرائيل ومواطنيها فحسب، بل أيضا لشعب لبنان، الذي يتخذ منه حزبُ الله دروعاً بشرية لحماية ترسانته التي تضم أكثر من 130 000 من الصواريخ والبنى التحتية العسكرية. ويتستر حزب الله على هذه الأصول العسكرية ويتخذ من إدارة المنظمة غير الحكومية الوهمية، المسماة "جمعية أخضر بلا حدود"، واجهةً لأنشطته الخبيثة وغير المشروعة.

ويتمادى حزب الله في تشغيل العديد من المنشآت والمواقع العسكرية على امتداد الخط الأزرق. فعادة ما يقوم بتسيير دوريات في المنطقة، وجمع المعلومات الاستخباراتية عن أنشطة جيش الدفاع الإسرائيلي، وشنّ هجمات على المدنيين والجنود الإسرائيليين. وعلاوةً على ذلك، يُحرم حزب الله القوة المؤقتة بشكل ممنهج من قدرتها على تنفيذ ولايتها وذلك بتقييد حرية تنقُّلها ومنعها من إمكانية الوصول إلى المواقع التي تُستخدم لأغراض عسكرية بذريعة أنها ممتلكات وطرق خاصة، سعياً إلى ضمان استمرار تعزيزاته العسكرية.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير التي تناولها تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) خلال الفترة من 21 تشرين الأول/أكتوبر 2020 إلى 19 شباط/فبراير 2021 (S/2021/240)، سجل جيش الدفاع الإسرائيلي 362 دورية استطلاع قام بها حزب الله على مقربة من الخط الأزرق. وكانت هذه الدوريات مؤلفة من أفراد معروفين يمرون من مسارات وطرق مألوفة في تضاريس المنطقة، ومجهزة بمعدات استطلاع متطورة، كالكاميرات المزودة بعدسات الالتقاط والمناظير العالية الدقة.

إضـــافةً إلى هذه الحوادث، ســجل جيش الدفاع الإســرائيلي وقوع 269 حادث عبور للخط الأزرق إلى إسرائيل، و 274 حالة وجود لأفراد مسلحين لا ينتمون إلى الجيش اللبناني، و 13 حادث رشق بالحجارة عبر الخط الأزرق باتجاه إســـرائيل، وأبلغ عن تلك الحوادث. وقد وقعت جميع هذه الحوادث في منطقة عمليات القوة، وفي انتهاك واضح لقرار مجلس الأمن 1701 (2006).

وترد في مرفق هذه الرسـالة خريطة مسـتكمَلة تبيّن الحالة الأمنية الهشـة في جنوب لبنان بسـبب أنشـطة حزب الله في قلب منطقة عمليات القوة المؤقتة (انظر المرفق). وتوضـح الخريطة المواقع التي قُيِّدت فيها حرية تنقُّل القوة المؤقتة أو حُرمت فيها تماما من إمكانية الوصـــول إلى المواقع، اســـتناداً إلى المواقع المشـار إليها في التقرير السـالف الذكر للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006). والإشـارة مرارا وتكرارا إلى بعض هذه المواقع في تقارير الأمين العام عن هذه المسـألة تبيّن بوضـوح أن هذه الهجمات وأعمال التخويف والقيود التي تُفرض على التنقل ليسـت من قبيل الصـدفة، بل تشـكِّل جزءا من اسـتراتيجية متعمدة أوسع نطاقا تنم عن سابق إصرار وترصد.

والخريطـة، التي اســـتُند في رســـمهـا إلى تقـارير الأمين العـام عن تنفيـذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) لا غير، هي نســـخة مســـتكملة من تلك التي وُجهت إلى مجلس الأمن وإلى الأمين العام في رسالتي المؤرخة 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

وأود أن أكرر تأكيد أن إسرائيل تسعى إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة ولا تريد التصعيد. غير أن تمادي حزب الله في تعزيزاته العسـكرية وأنشـطته الضـارة يمكن أن تترتب عليه عواقب وخيمة، بما في ذلك تجدُّد الأعمال العدائية على نطاق واســـع بين الطرفين. فتنفيذ القوة المؤقتة للولاية المنوطة بها تنفيذا فعالا ينطوي على أهمية بالغة لضمان تحقيق الاستقرار في جنوب لبنان وعلى امتداد الخط الأزرق.

وأود أن أؤكد على ضـــرورة تقديم عرض دقيق للحالة الســـائدة في جنوب لبنان إلى مجلس الأمن خلال المشـــاورات والتقارير المتعلقة بتنفيذ القرار 1701 (2006)، وذلك لضـــمان إجراء مناقشـــات واتخاذ إجراءات مستنيرة بشأنها، عند الضرورة.

وأهيب بمجلس الأمن أن يطالب القوة المؤقتة والسـلطات اللبنانية باتخاذ إجراءات ملموسـة تكفل أن يكف حزب الله عن انتهاكاته المتكررة للقرار 1701 (2006).

وأود كذلك أن أكرر التأكيد على ضـرورة إمداد القوة المؤقتة بالوسـائل التي تمكنها من تنفيذ مهامها الأســاســـية وتنفيذ ولايتها بفعالية، بما في ذلك اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضـــمان عدم قيام أي قوات مســـلحـة، غير قوات الجيش اللبنـاني والقوة المؤقتـة، بعمليـات في جنوب لبنـان، وذلـك وفقـاً للقرار 1701 (2006)، ولضمان عدم استخدام منطقة عملياتها لتنفيذ أنشطة عدائية ضد إسرائيل.

وأرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جلعاد **إردان**

سفير إسرائيل لدى الولايات المتحدة والأمم المتحدة

مرفق الرســـالتين المتطابقتين المؤرختين 17 آذار/مارس 2021 الموجهتين إلى الأمين العام ورئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة